

تملك الشركات العالمية للاستثمار في المناطق التي يتركز فيها الدخل الأعلى (مروان طحطح)



ما، ودراسة التقاطعات بين الطائفة كظاهرة مادية والتفاوت الطبقي من منطلق تاريخي في سبيل فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي. والحقيقة، أن هذه التفاوتات لم تأت من العدم، ولا من أفضلية ذاتية لطائفة على أخرى بل هي نتيجة لسلسلة أحداث تاريخية وسياسات، منها، على سبيل المثال، أن بعض الفئات من المسيحيين، بحكم علاقاتهم مع دول أوروبية استعمارية، أول من أدخل أشكالا معينة من الرأسمالية إلى المنطقة عبر تجارة الحرير، إضافة إلى الإرساليات المسيحية الأوروبية التي أُنعت لمسيحيي الجبل التعليم فيما كان يصعب على أبناء المناطق الأخرى الحصول حتى على التعليم الابتدائي، إلى جانب قيام متصرفية جبل لبنان، حيث حازت المنطقة ذات الأثرية المسيحية نوعاً من الحكم الذاتي، وبدأت فيها نواة مأسسة التفاوتات الطائفية في محاصصة مراكز السلطة. كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تطور الطوائف اقتصادياً واجتماعياً بأشكال متفاوتة، كانت نتيجتها امتيازات حازتها الطائفة المسيحية (وخصوصاً المارونية) في الدولة سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى كونهم أول من شكّل برجوازية في لبنان ما أعطاهم الأفضلية في أكثر القطاعات الاقتصادية ربحاً في الخدمات والمصارف والتجارة وغيرها.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى الحالة التي عكستها دراسة دوبر - نصر في سبعينيات القرن الماضي، من تفاوتات اقتصادية واجتماعية بين الطوائف، ومن امتيازات مسيحية. كما أنها تترك أثرها اليوم، مع أن الواقع في السنوات الماضية بدأ يتغير مع الحريرية وصعود برجوازية شيعية. فالمسيحيون ما زالوا الأكثر حظاً بالوظائف العامة الإدارية والعسكرية، وما زالوا يشكلون أصحاب العقارات الأكثر غلاءً في محيط بيروت، وما زالت نسبة الدخل المرتفع لدى المسيحيين أعلى من المسلمين. ولكن للتشديد على المنحى الطبقي للمسالمة فإن هذه الأفضليات التي تؤمنها الطائفة يجب أن تجتمع مع عوامل أخرى منها السياسي والجغرافي والعائلي وحتى الطبقي الاجتماعي، ليستفيد الشخص منها اقتصادياً، ما ينتج تفاوتات طبقية كبيرة ضمن المجتمع، وبالتالي ضمن كل طائفة، ولا سيما المسيحية. أما بالنسبة لمؤشر ثقة المستهلك، يمكن القول بأنه فيما تبقى للطائفة أهمية بحكم طائفية المؤسسات وقيامها على مبدأ المحاصصة، فإنه لا يمكن اعتبار الطائفة كتلة واحدة ذات تناسق داخلي، إذ يغيب ذلك العوامل الأخرى الأكثر أهمية في تحديد شروط الاستفادة وآليات عملها. كما يغيب كون الطائفة أداة تقسيمية توظفها الطبقة الحاكمة للحفاظ على استثمارية مصالحها.

يجدر التساؤل، هل يمكن القول إن السلوكيات والأنماط المعيشية لشعبة الجنوب هي ذاتها لشعبة البقاع أو



متوسط الثقة لدى الطائفة المسيحية يبلغ 39% بين 2012 و2015

جبل لبنان يحوز على نحو دائم تقريباً أعلى درجات ثقة المستهلكين



لسنة بيروت هي ذاتها لسنة الشمال إلخ؟ مع أنهم بحسب مفهوم المؤشر للطائفة يمكن احتسابهم على أنهم وحدة اجتماعية واقتصادية.

التفاوتات لا تأتي من العدم

بشير الباحث فواز طرابلسي في كتاب «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان» إلى دراسة قام بها عالما الاجتماع كلود دوبر وسليم نصر عام 1974، أظهرت بحسب طرابلسي «مدى التقاطع بين التمييز (والامتياز) الطائفي والتمييز (والامتياز) الاجتماعي الطبقي»، إذ مثل المسيحيون (الموارنة خصوصاً) أكثرية الطبقات العليا والمتوسطة، بينما تشكلت الطبقات الشعبية «المدينية منها والريفية» من أغلبية مسلمة (خاصة الشيعية). كما تظهر الدراسة التفاوت في فرص التعليم معتبرة إياها «أبرز مظاهر التمييز الطوائفي الاجتماعي»، إذ إن 60% من المسلمين في العينة لم يكونوا قد أتقوا التعليم الابتدائي فيما النسبة لا تتعدى 28% لدى المسيحيين. تجدر هنا التفرقة بين خطاب طائفي يوظف هذه التفاوتات لخدمة مصالح

بينما يوجد تشابه في نسب الثقة في الشمال والجنوب وبيروت. ولعل ذلك قد يعكس إلى حد ما، الفروق الظاهرة بين اقتصادات المدن في جبل لبنان والمدن في المناطق الأخرى، على الأقل من حيث ميل الشركات العالمية إلى الاستثمار أكثر في المناطق التي يتركز فيها الدخل الأعلى، كالأشرفية أو جونبة (وفي المناطق التي لم يعد يمكن نسبها لطائفة كالحمر ورأس بيروت)، بينما تغيب إلى حد كبير عن مناطق عانت سابقاً فقر الدخل وسادت فيها انماط الاستهلاك غير المدينية (وإن بدأ يتغير ذلك على نحو متواضع خلال السنوات الماضية) كالصاحبة الجنوبية، وصور، وصيدا، والنبطية، وبعبك. ولتوضيح المسألة، يعطي نعمة مثلاً عن كسروان، إذ إنها بغالبيتها مدينية، أي لدى سكانها سلوكيات

ومعيشية واقتصادية واجتماعية متشابهة».

ومعيشية واقتصادية واجتماعية متشابهة».

مستهلكو جبل لبنان الأكثر ثقة

من هنا، قد يقوم التقويم الديموغرافي لثقة المستهلك الأكثر اتساقاً، على المناطق لا على الطوائف، وإن لم يتخذ أي من التقييمين في اعتباره التقسيم الطبقي. إذ يؤكد غبريل أن الصورة أوضح في التقييم المنطقي، مشدداً على أن ما تقوله الأرقام، برأيه، هو أنه «بغض النظر عن جميع التصنيفات، ثقة الناس منخفضة جداً». تظهر الأرقام منذ بدء إصدار المؤشر أن جبل لبنان يحوز على نحو دائم تقريباً أعلى درجات ثقة المستهلكين (علماً أنها منخفضة لا ترتفع عن 50% إلا نادراً)، فيما يسجل البقاع أكثر الدرجات انخفاضاً، تصل في بعض الأحيان إلى ما دون 10%

